

## اليمن الواحد عنوان الأحرار

والعدوان لتمزيق الدولة وخلق الأزمات ومنع الأمن والاستقرار. إن الاعتزاز بالهوية الوطنية وثوابها التي لا ترجع عنها على الإطلاق باتت أهم للوئام الشعبي العام وحلفائه وأنصاره، كما إن الانطلاق من قديسة التراث والتاريخ الذي أسسه الإسلام عقيدة وشريعة هو المنهج الذي أكسب المؤتمر الشعبي العام الثقة وعزز الوحدة الوطنية وجسد قيم التسامح ورسخ حب الوطن في نفوس الخبيرين. إن المرحلة الراهنة كما أشرفنا إلى ذلك من قبل هي البوابة العملية لكافة القوى السياسية لإثبات إيمانها بمنهج الخير العام والسلام الاجتماعي وبناء الدولة اليمنية القادرة والمقتدرة والإيمان المطلق بوحدة الأرض والإنسان والدولة، ومن استطاع أن يعرض على كل ذلك بقوة الإيمان فإنه هو الذي سيحظى بثقة الشعب أمام الراهات الخاسرة، ومن هنا نجد لكل القوى الوطنية من أجل التمسك بوحدة الأرض والإنسان والدولة، لأنه الطريق الأمثل لبناء اليمن الجديد خال من الفوضى والانقسامات بإذن الله.

الأخرى ضد ذلك التصرف العدواني وأعلن رفضه المساس بالوحدة الوطنية وسيادة الدولة اليمنية الواحدة، أما عشاق السلطة فقد هزلوا بسهولة، لأن رغبتهم تمكن في البقاء في السلطة ولو في قرية صغيرة يمارسون هواياتهم العدوانية على السكان. إن الاستعداد الذي أبداه المهوسون بالسلطة للقبول بالمشاريع الصغيرة وصمة عار ستلاحق المنتهين لهم، بل إن ذلك التصرف يرهن للشعب أن هؤلاء ليسوا مؤهلين لإدارة شؤون الأمة، لأنهم مسيرون وليسوا مخيرين، فهم يعملون ما يؤمرون، والتضحية بالوحدة الوطنية في سبيل رضا الشيطان عنهم واحدة من وسائلهم، ولذلك بات من الواضح أن هذه القوى تسير نحو الهاوية ولا تمتلك مشروع دولة بقدر ما تمتلك مشروع الشر



د. علي العثري

المجنونة بالسلطة أن ترسمها للإخرب عن المؤتمر بهذا التحريض ضده أمام الغير والإضرار بالسيادة الوطنية وإذلال اليمنيين من أجل هوس السلطة. إن الحوار الوطني الشامل ومن خلال ما قدمته المكونات المختلفة قد كشف استعداد عشاق السلطة الإضرار بالوحدة الوطنية والتنازل عن السيادة الوطنية في سبيل البقاء في السلطة، وأن الوطن ومقدراته البشرية والجغرافية ما هي إلا وسيلة لتحقيق غاية المصايين بجنون السلطة، لأن الغاية لديهم ليس بناء الدولة وحماية السيادة الوطنية كما أظهرتها التصرفات العملية لتلك القوى ومن ذلك قبول عشاق السلطة التوقيع على وثائق في الحوار الوطني تؤسس لمشاريع التمزيق والتصغير لليمن الواحد، وبالمقابل وقف المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه والشركاء في القوى

> أثبت المؤتمر الشعبي العام خلال الحوار الوطني أنه الأكثر التزاماً بأداب الحوار وأخلاقياته، وقدم بياناً عملياً للمتحررين على قوة اعتصامه بالله رب العالمين وصبره الشديد على القوى التي تريد العبث بالوحدة الوطنية، وأدرك المتابعون لمحريات الحوار الوطني الشامل أن المؤتمر الشعبي العام يتمتع بالهدوء والعقلانية والنفس الطويل وينطلق في تحليله لجذور المشكلات من الواقع ويلتزم الموضوعية، ويطلق عليه الحرص الشديد على الوحدة الوطنية ويقدم في سبيل بناء الدولة اليمنية وحفظ كرامة الإنسان اليمني كل التنازلات التي تحقق الخير العام وتعزز الوحدة الوطنية، وهذا القول لم أقله بمفردني وبسبب انتمائي لهذا المكون الكبير الذي يمثل السواد الأعظم من الشعب، وإنما قاله أعضاء في الحوار الوطني من غير المؤتمر وحلفائه وعبر عن تلك الصورة الحضارية الأقيسة التي ظهر بها المؤتمر الشعبي العام التي أكسبته احترام الداخل والخارج وإزالة السحابة القائمة التي حاولت القوى



علي عمر الصعري

## هزلت «مارب برس» وخسئت

(كشفت مصادر خاصة عن قيام جهات ناقمة على الثورة والتغيير بالإعداد الحثيث والترتيب لحالة من الفوضى عبر الاستعانة بجيش من الميليشيا الخاصة والمدربة وذلك لتنفيذ سيناريو قائم على العنف في محاولة لإسقاط حكومة الوفاق الوطني وضرب سمعة الأحزاب السياسية في حكومة الوفاق).

هذا ما صدرته الصفحة الرئيسية في صحيفة «مارب برس» لعددها الصادر يوم السبت الماضي، يوماً نشره موقعها الإلكتروني التابع وإياهما للجنرال «علي محسن»، حيث أضافت لهذا الأريف قولها: (ونقلت صحيفة «مارب برس» عن مصدر يعمل في غرفة جهاز الاستخبارات القول بأن الجهات الأمنية كشفت عن غرفة عمليات يشرف عليها مقربون من الرئيس السابق تشرف على إعداد هذا المخطط وشخصيات وصفها بالناقد في النظام السابق فقدت مصالحتها ومراكزها، بالتعاون مع عناصر الحوثي في العاصمة صنعاء، وعدد من محافظات الجمهورية).

فأي عاقل، محل سياسي أو صحفي كان، يسمح لنفسه بقول هذا الهراء ونشره في جريدته وموقعه؟! .. غير أنني لا أستغرب على هاتين الوسلتين «الجريدة والموقع» نشر مثل هذه الأقاويل التي عادة ما يكون مصدرها ضابطاً في الأمن السياسي، طلب عدم نشر اسمه، وفي الواقع لا وجود له إلا في مخيلة رئيس تحريرهما المشوشة!! والسؤال يقول هنا: ولماذا كل هذا التجيش والمليشيات الخاصة وغرفة العمليات، وهناك نصف الحكومة من وزراء النظام السابق في مقدورهم أن يطيحوا بالحكومة إذا قدموا كلمهم استقالاتهم لأخ الرئيس من دون إراقه قطرة دم.. أليس هذا الجهل بالمهنية الصحفية كافياً لأن يحكم المواطن العادي على هذه الجريدة، وذلك الموقع؟! ثم أن هذا المقال وما سبقه من مقالات وتقارير إخبارية يعتبر تحدياً مسافراً لتوجهات رئيس الجمهورية ومقررات مؤتمر الحوار الوطني الرامية للمحافظة على الأجواء الآمنة لمؤتمر الحوار، وعدم الانجرار وراء الأهواء الصحفية الذاتية أو الانصياع لتوجهات ملاكها الذين يبيتون مرامي لعرقلة هذا المؤتمر، بل والحفاظ على ما يتقى من هاشم الاستقراء الداخلي.

كما نشر الموقع ذاته يوم السبت الماضي تقريراً جاء فيه: (إن اللواء علي المدفع الذي ارتضاه الرئيس هادي مستشاراً لشؤون الأمن والدفاع - يعلم - أكثر من غيره - أنه أحد أضيق رجال المرحلة، وأقوى أصمتها، وأنه أشجع الرجال وأوفاهم في الملمات التي تصف بالوطن على امتداد معرفته به ..... الخ) فينظره سريعة على صياغة هذه الفقرة من التقرير الزائف - على سبيل المثال - يتضح للقرآن أن علي محسن هو المادح نفسه فيها. إذ كان من المفترض أن تأتي الصياغة على النحو التالي: (إن الرئيس هادي الذي رضي عن اللواء علي محسن وعينه مستشاراً، يعلم، أكثر من غيره - أنه أحد أضيق الرجال وأوفاهم في الملمات التي تصف بالوطن على امتداد معرفته به ..... الخ) وهكذا يحاول أن يفتن عباد الله بأنه - أي اللواء - الدرر الحصين للأخ الرئيس هادي ويختتم قوله بـ (... لكن هيهات أن يتخلى الفارس عن درعه ولو كانت ثقيلة الوزن). أو تشموه ورائحة النفاق والأرياف والفقر الممنى الذي لازم هذا الموقع وسيلزامه مادام من يقوده ويقود جريدته مفسس وجاهل بأسس وأصول الأسلوب الصحفي، ومهنية صياغة التقارير الصحفية؟! .. إنني أرتي أمثال هؤلاء، الدلاء، على مهنة الصحافة في وطن دمروه ويدمرونه بجعلهم ورداءة أقلامهم.

قال الشاعر:

رأيت جماعات من الناس أولعت  
بأثبات أشياء، استحال ثبوتها  
فقد أخبرت عن غيبها، سنوأتها  
كما أخبرت أحادها وسبوتها  
وما هي إلا النار توقد مرة  
فتذكو، وتارات يحين خبوتها  
(المعري)

## زاوية حارة



فيصل الصوفي

## ماذا يراد بمجلس النواب؟

وزراء من نصيب المشترك وشركائه يرفضون الحضور إلى مجلس النواب للرد على استفسارات بعض النواب، ويقال أنهم يبررون هذا الرفض بغياب الكتل النيابية لأحزابهم التي تطالب بإلغاء التصويت على القرارات واستبداله بالتوافق بناء على الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية التي نصت في مادتها الثامنة على ما يلي: "يكون اتخاذ القرارات في مجلس النواب خلال المرحلتين الأولى والثانية بالتوافق، وفي حال تعذر التوصل إلى توافق حول أي موضوع يقوم رئيس مجلس النواب برفع الأمر إلى نائب الرئيس في المرحلة الأولى، وإلى الرئيس في المرحلة الثانية، الذي يفصل في الأمر، ويكون ما يقدره ملازماً للطرفين".

والنص السابق واضح.. فالقرارات تتخذ بالتوافق، ولأن التوافق قد لا يتم بين الأطراف حول قرار ما، ففي هذه الحالة ينقل الموضوع الذي لم يتم التوافق حوله إلى رئيس الجمهورية، وما يقدره الرئيس يصبح ملازماً للجميع.

وقد سبق وأن اختلفت الكتل النيابية على قضايا معينة فلم تصل إلى توافق بشأنها، فرفضت لرئيس الجمهورية، ومن ذلك الخلاف حول مشروع قانون العدالة الانتقالية، لكن يبدو أن حزب الإصلاح لا يريد نقل أي موضوع خلافه إلى رئيس الجمهورية، لاعتقادهم أن الرئيس قد يتخذ بشأنه قراراً غير الذي يريدونه.. ولذلك يسعى لفرض التوافق فرضاً، وبالطريقة التي تؤدي إلى تقرير ما يراه هو، سواء في ما يتعلق بالقرارات ومشاريع القوانين، أو ما يتعلق بهيئة رئاسة مجلس النواب، حيث يعارض حزب الإصلاح انتخابها بالتصويت الحر، ويريد هيئة رئاسة مختارة أو معينة.

لقد انسحبت كتل أحزاب المشترك من جلسة يوم 11 مايو الماضي احتجاجاً على مناقشة مشروع قانون الجامعات، ومنذ ذلك اليوم حولت الانسحاب، والمقابلة اليوم تقتصر على الكتلة النيابية للإصلاح فقط وبعض أعضاء كتلة الاشتراكي والبناء، بينما كتلة الأحرار تشارك في جلسات المجلس، ويشارك فيها نواب من كتلة الناصري، وكتلة المستقلين.. وهؤلاء جميعاً ينفون توقيعهم على البيانات التي يدبجها الإصلاح باسمهم.

بعض الوزراء لم يكتفوا بالمقاطعة، بل خرجوا يتكلمون كلاماً عجيباً، ومنهم وزيرة حقوق الإنسان التي قالت إنها لو كانت رئيسة للجمهورية لحتت البرلمان.. هكذا دون وجود مبرر لحل البرلمان، ويبدو أيضاً أنها لا تعرف أن الدستور لا يجيز حل البرلمان قبل إجراء استفتاء شعبي بهذا الشأن.. ومن هذه العجائب وزير الشؤون القانونية الذي أصدر "فتوى سياسية، لا قانونية" حسب تعبير النائب الناصري عبد الله المقطري، يدين فيها عقد جلسات مجلس النواب بكتلة المؤتمر الشعبي.. رغم أنه يعرف أن الجلسات يشارك فيها نواب من المشترك، إضافة إلى كتلة الأحرار والمستقلين.. ومن العجائب أيضاً وكيل وزارة الشؤون القانونية الذي قرر إن مجلس النواب انتهت فترته غير الدستورية 2011م.. وبناء على هذه الجلسات فلا شرعية للرئيس الذي أدى القسم أمام مجلس غير دستوري، ولا شرعية للحكومة التي منحت الثقة من مجلس غير دستوري، وكل القوانين والقرارات التي صدرت باطلة لأنها صدرت من مجلس منته غير دستوري

## احذروا.. معاناتنا تتفاقم!!



إقبال علي عبدالله



الإصلاح الذين افتعلوا الأزمة وحرصوا لها ودمروا البلاد وأوقفوا عجلة التنمية لتزداد خذاناتهم الخاصة والمهربة من ثروات هذا الشعب الذي والله على ما أقوله شهيد يعني أزمة لا يعرفها حتى في حرب صيف 1994م.. لو يتذكر القارئ الكريم أننا ومنذ بداية تشكيل حكومة الوفاق بعد التوقيع على المبادرة الخليجية والهيئة التنفيذية المؤمنة، كتبنا وقتئذ إن هذه الحكومة التي يرأسها محمد سالم باسندوة ولدت ميتة ولن تقدم شيئاً وأن بعض وزراءها المنتهين لأحزاب المشترك الذين يتقاسمون حقائبها وفقاً للمبادرة فحوا لأن أبواب السماء ستطر عليهم ذهباً ولذلك ومنذ اليوم الأول فكرت الحكومة في (الشحت) والبكاء أمام الأشقاء والدول المانحة وغرقت من أموالها ما جعلهم يحلون أزمته الخاصة وليس أزمة البلاد والشعب..

## المؤتمر ودروس الأزمة

> عبد الخالق المنجر

لها ذلك بفضل منه وصمود قيادات المؤتمر وأعضائه وفي المقدمة رئيس المؤتمر - حفظه الله. الخروج المشرف للمؤتمر من الأزمة على عكس ما توقع له الآخرون يدعو قيادات المؤتمر لإعادة النظر في الآلية التي تم العمل بها خلال الفترة السابقة ولابد من تقييم مواطن القوة والضعف وتفعيل النظام الداخلي والعمل وفقاً للوائح والمضي قدماً في برامجنا وأنشطتنا طبقاً للميثاق الوطني. ونتيجة لما أفرزته الأحداث وما سيأتي في المستقبل فإن ذلك يحتم علينا إعداد العدة لتلك المرحلة من خلال التأهيل السياسي والتنظيمي وتفعيل عملية الاتصال والتواصل بالقواعد وتلمس همومهم والوقوف إلى جانبهم وتمكين الشباب من

> الإنسان ليس معصوماً من الخطأ لأنه بشر وليس عيباً أن تخطن الحياة العيب أن تستمر فيه، وبما أن الحياة هي مدرستنا الواسعة التي نتعلم منها وفي الأحداث المتتالية، وهذا لا يتعلق بموضوع معين فحسب، ففي مجال السياسة التي تتحكم بصير شعوب وأحزاب ومجتمعات فلا بد أن نستفيد من ذلك خصوصاً عندما نتعرض لأزمات كالتي حصلت في اليمن خلال 2011م بغض النظر عن ورائها والأهداف التي سعوا لتحقيقها.

وهنا أوجه كلامي لقيادات المؤتمر الشعبي العام التي لا تنكر تعرضها لهجمات مزدوجة وشرسة داخلياً وإقليمياً ودولياً وعملية إقصاء واحتياطات وخروج الأصوات المشائش التي تنادي باجتثاث المؤتمر ولم يحقق الله

أول من يخضع لها أو من يخترق أنظمتها وقوانينها ويسعى إلى إفراغها من محتواها. > إدعاء، الوطنية سهل جداً ولا يحتاج إلى الجهد، ولكن والتطبيق العملي للولاء والانتماء الوطني الصادق شيء آخر، واعتقد أن استحقاقات المرحلة المقبلة كفيفة بأن توضح لأبناء الشعب وتعرفهم بالوطنيين وبمن يدعوون الوطنية، ولم يعد هناك من مجال للكذب والخداع وتزييف الوعي الجمعي للناس ولقلب الحقائق وتصوير الأشياء على غير حقيقتها، خصوصاً أن الأزمة التي شهدتها الوطن مثلث «الغريبال» الذي أظهر الحقائق لأبناء الشعب وأسقط كل الأنعمة، فعرف الشعب منهم منم الوطنيين، ومن يدعو الوطنية، واستطاع والزييف والخداع، ولذا لم يعد من المجدي بأدعياء الوطنية اللعب بورقة الوطنية والحرص على المصلحة الوطنية فالشعب عرفهم على حقيقتهم وسيكون الرد عليهم من خلال الانتخابات المقبلة والتي سترسم ملامح اليمن الجديد وترسي دعائم ومركبات الدولة المدنية الحديثة والمتطورة... ودمتم سالمين...



عبد الفتاح علي البنوس

## «أدعياء الوطنية»

من ووقفه إلى صف حزبه و«خبرته»، الوطني هو من يجعل الحزبية وسيلة لخدمة الوطن والمواطن لا العكس، الوطني هو من يسمو فوق الصغار والمناكفات والصراعات السياسية والحزبية ويتعامل مع كافة أبناء الشعب من منظور وطني خالص بعيداً عن الحزبية والمناطية والأسرية والمذهبية، الوطني هو من يحارب ويرفض الفساد والعبث بالمال العام واستقلال الوظيفة العامة لخدمة مصالح سياسية أو حزبية أياً كان مصدر ذلك، الوطني هو من ينطق بالحق ويصدق به ضد الباطل دونما مهادنة أو تملق أو تزييف، الوطني هو من يرفع شعار محاربة توريث توريث الوظيفة العامة ويكون أول الملتمزين بتنفيذ ذلك الشعار عند توليه أي منصب في الدولة، الوطني هو من يتعامل مع الشعب بموجب الهوية اليمنية لا بموجب البطاقة الحزبية والانتماء، الوطني هو من يفرط ولا يفرط في سيادته ولا يتاجر بقضاياه الوطنية وطنه ولا يفرط في برهانه لا الآخرين، الوطني هو من يسعى لبناء دولة النظام والقانون، الدولة المدنية القائمة على أسس وقواعد ديمقراطية وتنموية وحضارية والتي يكون هو

الوطن وهما «شعارات وتصريحات وكلام معسول» من أجل أن يظهر نفسه وكأنه عنوان الوطنية الأبرز ورمزها الأوجد، وما إن يقال من منصبه حتى يتحول إلى شخص آخر، ويظهر على حقيقته، فتجده مستعداً أن يخسف بالبلاد والعباد كما يقال «خلف الشمس بحمس»، وتخرق البلاد وتحول إلى كومة من الرماد لمجرد أنه تغير من منصبه فقط، فأى وطنية هذه التي تكون الوظيفة أو المنصب أهم وأغلى منها. > الوطني الحق هو من يقدم التنازلات من أجل مصلحة وطنه وشعبه، لا الذي يجلس من الوطنية مجرد أداة أو وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية أو حزبية أو طائفية أو مذهبية، الوطني هو من يتنازل عن الحكم والسلطة والجاه من أجل وطنه وشعبه لا من يسعى إلى الاستحواذ على السلطة والسيطرة على كافة مقاليد الحكم من أجل أهداف ومصالح ضيقة، الوطني هو من يقدم التنازلات من أجل أن يُحجّر سفينة الوطن إلى شاطئ الأمان لا من يطالب بالتقاسم والمحاصصة ويسعى إلى عقد السياسية التي من شأنها أن تقربه أكثر إلى السلطة، ولا يتردد في افتتال الأزمات والمقايضة ووضع العتبات والعراجل أمام مسار التسوية السياسية من أجل مصالح خاصة ومكاسب حزبية رخيصة على حساب المصلحة الوطنية. > الوطني هو من يقف إلى صف وطنه وشعبه أكثر

> الوطنية ليست مجرد شعارات نرفعها أو عبارات ومصطلحات نردددها، الوطنية ليست مجرد أقوال نزايد بها على بعضنا البعض، الوطنية ليست تنظيراً أو ترناً أو نفاقاً أو وسيلة تستخدمها لتحقيق أهدافنا ومصالحنا الشخصية، الوطنية لا تعني فقط رفعت للعلم الوطني وترديدك النشيد الوطني وتزيينك لبدلتك الانيقية بأناط العلم الوطني والأعياد الوطنية.. الوطنية ليست مقالات نكتبها أو قصائد ننظمها، أو خطابات وبيانات ننمقها وتفتن في اختيار كلماتها ومفرداتها العبورة. > إن الوطنية هي الشعور الصادق بالانتماء للوطن والولاء المطلق له وتخليب المصالح الوطنية على ما دونها من المصالح.. الوطنية هي أن تجعل الوطن فوق الأحزاب والجماعات والأفراد وتتناصر له ولقضاياه، الوطنية أن تكون حريصاً على أمن الوطن وتقدمه ورفقته وتطورها وقولاً وعملاً، الوطنية أن تسخر جهدك ووقتك وطاقتك وكل إمكاناتك من أجل خدمة الوطن ورفع اسمه عالياً، الوطنية أن تقدم التنازلات وأنت في موضع قوة من أجل المصلحة الوطنية. > يتشدد الكثير منا بالوطنية وهناك من يرى بأنه الوحيد الذي يحمل الهم الوطني ويحرص على المصلحة الوطنية وأنه على استعداد لتقديم نفسه رخيصة من أجل